مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الترفيع العام والإنتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية

فصل وحيد:

يرخص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الترفيع العام والإنتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ واحد مليون ومائة وأربعة عشر ألف وستة وسبعة وستين (1.114.667) دولار أمريكي، وفي الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية بمبلغ واحد مليون وخمس مائة وأربعين ألف (1.540.000) دولار أمريكي، يتم خلاصها على امتداد خمس سنوات ابتداء من سنة 2020.

3 / 2019
مجلس نواب الشعب
الواردات
23 ديسمبر 2019
رمز الإدارة...../عدد

3 / 2019

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية)

على إثر اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي التي انعقدت بواشـنطن من 20 إلى 22 أفريل 2018، اجتمع مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي بتاريخ 21 أفريل 2018 للمصادقة النهائية على جملة من القرارات المتعلقة أساسا بالترفيع في رأس مال البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير و المؤســـســـة المالية الدولية و تحديد الحزمة المالية الضـــرورية لذلك، بالإضـافة إلى مراجعة نسـب المسـاهمة في رأس مال البنك الدولي لمختلف الدول الأعضـاء بهدف تعبئة موارد إضـــافية بغية تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للدول الأعضـــاء وتحقيق توازن في مساهمة مختلف هذه الدول لتصبح لها أكثر تمثيلية على مستوى المجلس.

وبعد سـلسـة من الاجتماعات المتتالية على امتداد سـنة 2018، أفضـت مداولات مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي إلى إقرار الترفيع العامّ والترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية وذلك بمبلغ جملي يقدر بـــ 13 مليار دولار. مثلما يبينه الجدول الموالي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
الترفيع العامّ	4.1 مليون دولار
الترفيع الانتقائي	1.4 مليون دولار
المؤسسة المالية الدولية	
الترفيع العام	7.7 مليون دولار
الترفيع الانتقائي	لا شيء
المبلغ الجملي	13.2 مليون دولار

ويأتي هذا الترفيع تنفيذا للقرارات التالية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي بتاريخ غرة أكتوبر 2018:

- القرار عدد 663 المتعلق بالترفيع العام في رأس مال البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية.
- القرار عدد 664 المتعلق بالترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية.

3 / 2019

على موارد إضافية لتمويل مشاريع استثمارية جديدة، خاصة وأنه منذ سنة 2018 تجابه تونس صعوبات في تعبئة موارد مالية من البنك الدولي نظرا لتدني تصنيفها السيادي من طرف المؤسسات المختصة في المخاطر وعدم توفر موارد إضافية للبنك.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة مساهمة تونس في رأس مال البنك الدولي وحقها في التصويت بقيا ثابتين ولم يتغيرا مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة، نظرا لأن الهدف العام من مراجعة نسب بعض الدول المساهمة هو التقليص في حصص بعض المساهمين المرتفعة لتحقيق نوع من التوازن وحماية الأقلية الممثلة صلب مجلس محافظي البنك.

و من جهتها، تمثل المؤسسة المالية الدولية شريكا استراتيجيا لتونس في مجال تطوير القطاع الخاص من خلال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال الذي من شأنه أن يقود إلى النمو الشامل وخلق فرص العمل، وهي مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي التي عززت وجودها في تونس من خلال زيادة نشاطها الاستثماري والاستشاري وخاصة بعد الثورة، حيث بلغ حجم معاملاتها ما يقارب300 مليون دولار. وتتكون حافظة المؤسسة المالية الدولية من مشاريع تنموية متنوعة واستثمارات في مجال النقل (المطار) وصناديق الأسهم الخاصة وصناعة السيارات والنفط والغاز والأنشطة الفلاحية والتجارية والصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس غير معنية بالترفيع الانتقائي في رأس مال المؤسسة المالية الدولية، نظرا لأن مساهمة تونس في رأس مال هذه المؤسسة يتجاوز نسبة مساهمتها في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتقدر مساهمة الدولة التونسية بعنوان الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 1.114667 مليون دولاروبعنوان الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية بمبلغ 1.54 مليون دولار، ستتولى دفعها على أقساط على امتداد خمس سنوات انطلاقا من سنة 2020.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

3 / 2019
مجلس نواب الشعب
الواردات
23 ديسمبر 2019
رقم الإدارة...../ع